مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

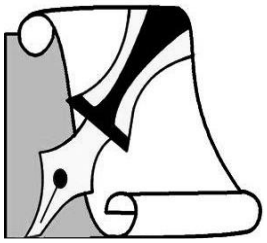

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

طُرحت أسئلة كثيرة وكبيرة في الأيام الأخيرة حول طبيعة ودور الطائفة السنية في لبنان خاصة حول عودة دار الفتوى إلى الظهور وسط تساؤلات حول دفع سعودي وراء ذلك للعودة الى الساحة اللبنانية من باب الفراغ الرئاسي.

يشير متابعون عن كثب للوضع السني ولدور المفتي المستجد إلى أن هذا الوضع لا يحتاج إلى مزيد من التشريح والتفصيل. فالجميع يدرك أن حالة التشرذم والضياع التي هيمنت على الساحة السنية في الفترة الأخيرة، خاصة بعد اعلان الرئيس سعد الحريري تعليق عمله السياسي، وتجميد نشاط تياره الشعبي العريض، تسببت في تصدعات وإهتزازات في القاعدة السنية شملت معظم المناطق، وظهرت بعض مشاهدها في الإنتخابات النيابية الأخيرة، وأحدثت في الوقت نفسه خللا في المعادلة السياسية، ما زالت إرتداداته تتفاعل على أكثر من صعيد داخلي.

وتفاقم واقع البلبلة والضياع مع إنفراط عقد نادي رؤساء الحكومات، إثر إنسحاب الحريري من الساحة السياسية، وتولي الرئيس نجيب ميقاتي رئاسة الحكومة، وإعتزال الرئيس تمام سلام العمل السياسي، وتركيز الرئيس فؤاد السنيورة على الإهتمام بالإنتخابات النيابية. الأمر الذي أدى إلى غياب المرجعية السياسية، على علاّتها، عن ساحة العمل الوطني، كما يرى هؤلاء.

وأثار هذا الفراغ المفاجئ موجة من القلق والحذر في الشارع السني، خاصة بعد تهافت بعض الأحزاب والقوى السياسية على إقتسام أصوات الناخبين في المناطق ذات الغالبية ، والتسابق على وراثة تيار المستقبل.

أدى ذلك إلى أن تسارعت الإتصالات مع دار الفتوى للحد من مناخ الضياع والإحباط الذي إنتشر في الساحة السنية بعد الصدمة الحريرية، فكان جواب المفتي انه يجب إنتظار نتائج الإنتخابات النيابية حتى نبني على الشيء مقتضاه، حسب هؤلاء المتابعين.

بغض النظر عما أسفرت عنه الإنتخابات، بادر المفتي عبد اللطيف دريان بالتحرك الهادىء، وبعضه بعيدا عن الأضواء، حسب المتابعين، تحت عنوان أساسي وإستراتيجي: جمع الشمل، بما يعني ذلك من إعادة تنظيم الصفوف، والحفاظ على مكانة ودور الطائفة الأكبر في المعادلة الوطنية (ولهذا حديث

آخر اذا كان الحديث عن غالبية ديموغرافية كونها جاءت نتيجة ظروف معينة أهمها التجنيس)، وفي مواقع القرار، وحماية الشارع السني من المحاولات الحزبية، والحفاظ على نهج الإعتدال والحوار، ومواجهة كل حملات الإفتراء وإتهامات التطرف واللجوء إلى العنف، إضافة إلى تنسيق المواقف بين نواب الدائرة الإنتخابية الواحدة، والتركيز على الحاجات الإنمائية الملحة في مناطقهم.

مبادرة جمع الشمل التي أطلقها المفتي قوبلت بالإرتياح في الأوساط والفعاليات السنية، كما لقيت تجاوبا من قبل الأكثرية الكبيرة من النواب، ومهدت لعقد مؤتمر وطني شامل للنواب السنة في دار الفتوى في الرابع والعشرين من الشهر الجاري، للتأكيد على الثوابت الوطنية التاريخية للطائفة السنية، والتي لطالما شكلت النواة الأساسية للتوافقات الوطنية، وآخرها إتفاق الطائف، وأساسها أن الدولة هي المرجعية الشرعية والدستورية الوحيدة للجمهورية اللبنانية، والحاضنة الأولى والأخيرة لكل اللبنانيين.

يريد أصحاب وجهة النظر هذه التأكيد على أن دار الفتوى لم تكن يوما المرجعية الروحية للمسلمين وحسب، بقدر ما كانت مرجعية وطنية لكل اللبنانيين، تحتضن القمم الروحية والإجتماعات الوطنية، المتنوعة بألوانها الطائفية والسياسية، تنادي بالحوار أسلوبا وحيدا لمعالجة كل الأزمات، وبالإعتدال نهجا لإيجاد الحلول المناسبة للخلافات المستعصية بين اللبنانيين.

لذلك يريد هؤلاء تصوير مؤتمر جمع الشمل، بأنه لن يكون إجتماعا طائفيا أو مذهبيا، بقدر ما هو لقاء وطني بإمتياز، لأنه سيخرج بثوابت وطنية واضحة وصريحة تهم كل اللبنانيين، تؤكد على التمسك بإتفاق الطائف والحرص على تطبيق الدستور نصا وروحا، وإحترام مواعيد الإستحقاقات الدستورية، وضرورة العودة إلى الحوار، وإلى لغة التفهم والتفاهم للخروج بالبلاد والعباد من النفق الحالي، وإطلاق ورشة الإصلاح والإنقاذ.

هنا يأتي التاكيد بأن أهمية مؤتمر دار الفتوى تكمن في إبتعاده عن المواقع السياسية والمرجعيات التقليدية، وحصره في إطار المرجعية الروحية التي إتخذت هذه المبادرة بعيدا عن أي مؤثرات سياسية محلية، ومن منطلق الحرص على جمع الشمل، وإعادة التواصل بين أطراف المناطق والفعاليات النيابية الجديدة.

وإن نجاح مبادرة المفتي في جمع الشمل من شأنها أن تعيد الدور الطليعي والقيادي لدار الفتوى، بعيدا عن كل شوائب المرحلة السابقة وما علق بها من إلتزامات سياسية وشخصية، لم يعد لها ما يبررها اليوم، وتؤكد من جديد أهمية بقاء المرجعية الروحية فوق كل التباينات الشخصية والخلافات السياسية، وعلى مسافة واحدة من جميع فعاليات الطائفة، على إختلاف مواقعهم السياسية والحزبية. وهذه اشارة واضحة على انتقاد وجهة النظر هذه لانحياز الدار دوما الى عائلة آل الحريري منذ الحريري الأب.

مؤتمر جمع الشمل سيحضره نواب من كل الإتجاهات السياسية والحزبية، ومن جميع الدوائر الإنتخابية. وهو يسعى لتشكيل مجموعة نيابية سنية تواجه الاستحقاقات المقبلة على الصعيد الوطني. ويعتمد (حتى كتابة هذه الأسطر) بصورة أساسية على عدد قليل من النواب لإجراء التواصل مع الآخرين لجمع الصف النيابي السني، وبما لا يقل عن 12 أو 13 نائبا بالحد الادنى.

وهو وجّه دعوات لكل النواب السنة الـ 27، لعقد الاجتماع في دار الفتوى، وقالت المصادر المتابعة للتحضيرات الجارية إن سقف الاجتماع وهدفه سيكون واحدا، وهو تعزيز وحدة الطائفة اسلامياً ووطنيا وإن الاجتماع لن يكون لهدف سياسي محدد، كالاستحقاق الرئاسي أو العمل التشريعي والخدماتي والانمائي، بل هناك عنوان عام سيجري البحث فيه هو وقف التشرذم وتعزيز التعاون بين النواب السنة وفي كل المجالات، لا سيما بعدما غابت الزعامات السنية عن واجهة العمل الوطني، ولم يستطع أحد تعبئة فراغ الرئيس سعد الحريري وكتلته وتياره السياسي العريض.

ومن دواعي مسعى دريان أن معظم النواب السنة الآن احوالهم شتّى، ولكل منهم توجهاته، وهم موزعون بين تيارات وأحزاب وقوى مختلفة، ولا يجمعهم سوى القليل من التوجهات العامة، بينما المطلوب إيجاد ثقل نيابي سني معتدل ومنفتح ليقول كلمته ويُسمع صوته، وهو ما يسعى إليه دريان.

ولذلك، تضيف المصادر المتابعة أن دريان لا يسعى إلى ملء الفراغ السياسي الضيق ببدل عن ضائع، بل يسعى لملء فراغ الحضور السني في العمل السياسي والوطني العام.

لكن بعض النواب السنة يرفض الانضمام إلى تكتل أو مجموعة نيابية لها لون طائفي، كالنائب أسامة سعد، والبعض الآخر يبحث عن توافق أولا حول مشروع سياسي شامل إصلاحي وتغييري، كالنواب عبد الرحمن البزري وابراهيم منيمنة وحليمة قعقور وأشرف ريفي وربما غيرهم.

على هذا، يبقى الرهان على النواب التقليديين في بيروت وطرابلس وعكار والبقاع لحضور الاجتماع، وعددهم كاف لتشكيل مجموعة وازنة مقررة في البرلمان وفي العمل الوطني العام، وبما يخدم الطائفة.

ويبقى المهم، بحسب المصادر، أن ينجح المفتي في جمع النواب، مهما كان عددهم، تحت عنوان واحد متفق عليه، ولو اختلفت اتجاهاتهم، لتصبح للطائفة مرجعية القرار في العمل السياسي العام.

في كل الأحوال هي الخطوة الأولى من نوعها منذ تولي المفتي منصبه، تحت عنوان تعزيز الوحدة السنية الإسلامية والوطنية.

وفي حين تأتي هذه الدعوة مع بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية في موازاة الكباش السياسي حول تأليف الحكومة وصلاحيات رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، ترفض دار الفتوى ربطها بأي استحقاقات وتحديدا الانتخابات الرئاسية، وتؤكد أن الهدف هو تعزيز الوحدة الإسلامية السنية والوطنية.

يلفت المنظمون الى أن ليس هناك من جدول أعمال محدد لهذا اللقاء ولم يقرر ما إذا كان سيصدر عنه بيان أو توصيات أو أي أمر مشابه، رافضين ربطه بأي استحقاق، ومعتبرين أن مجرد انعقاده هو جدول أعمال بحد ذاته. ولن تملي دار الفتوى على النواب أي شيء بل سيتم التشاور في الآراء والأفكار، واللقاء سيكون محصورا بين النواب ودريان، مع التأكيد على أنه ليس هناك أي خلاف مع رؤساء الحكومة السابقين.

يؤكد هؤلاء ان اللقاء أساسا جاء بناء لرغبة النواب السنة الذين زاروا دريان خلال الفترة الأخيرة، وسيكون المهم هو ترتيب البيت السني وتوحيد الموقف في الحد الأقصى الممكن، ويلفت متابعون غير مقربين بالضرورة من دريان الى أنه وإن لم يتم تحديد عناوين اللقاء في نص الدعوة إنما من البديهي أن يكون الاستحقاق الرئاسي وكل الاستحقاقات على جدول الأعمال. ويربطون بين اعتكاف رئيس تيار المستقبل سعد الحريري الذي أدى إلى عدم تكون كتلة سنية في البرلمان وبين هذا اللقاء الذي يهدف لجمع الصفوف وهو أكثر من ضرورة في هذه المرحلة حيث تمر القيادة السنية بمرحلة انتقالية، وبالتالي من شأن هذه الخطوة واللقاء الذي سيبحث بدور السنة من الناحية الوطنية وفي الحكومة كما

في البرلمان وانتخابات رئاسة الجمهورية وحقوق الطائفة في التركيبة اللبنانية، تسريع انتهاء هذه المرحلة عبر لقاءات عدة في المستقبل لاستكمال التعاون وتوحيد الجهود.

على أن انتقادات وجهت إلى اللقاء مبنية على رفض تدخل المراجع الدينية في السياسة أو أن تتحكم بقرارات النواب، بينما يشير بعض الحائرين لجهة حضور الاجتماع إلى أن النواب ترشحوا وانتخبوا عن المقعد السني وفق القانون، وعندما يصبح القانون في لبنان مدنياً عابرا للطوائف سيكون هناك كلام آخر مع التشديد على استقلالية الخيارات السياسية للبعض مثل نواب التغيير ومستقلين، مع التمني لو يكون اللقاء جامعا بعيدا عن الطوائف والمذاهب.

على أن البعض يشير إلى أنها ليست المرة الأولى لاجتماع كهذا، فمنذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، والمقر الرسمي للطائفة السنية يجمع رؤساء حكومات سابقين او نواب ووزراء ومراجع سنية، فكانت قمة عرمون الاسلامية الشهيرة، التي التقت فيها قيادات من الطائفة السنية برئاسة مفتي الجمهورية الراحل الشيخ حسن خالد، بعد حادثة باص عين الرمانة في 13 نيسان 1975 التي فجرت الحرب الاهلية، وحينها تشكلت حكومة عسكرية برئاسة اللواء نور الدين الرفاعي، وكانت سبقتها حكومة برئاسة امين الحافظ، فاعتبر المسلمون السنة ان رئيس الحكومة ضعيف في مواجهة رئيس الجمهورية الذي يعيّن الوزراء ويختار منهم رئيسا، حيث تبدلت هذه الصيغة في اتفاق الطائف، وبات على رئيس الجمهورية ان يجري استشارات نيابية ملزمة، يخضع لها دستوريا، فتحققت المشاركة في الحكم وهي مطلب المسلمين السنة.

وثمة شواهد التاريخ كثيرة يقدمها البعض المقرب من المفتي تبدأ من لحظة وقف المفتي محمد توفيق خالد عام 1943 إلى جانب استقلال لبنان، فتوجّه من دون اتفاق إلى منزل رئيس الجمهورية بشارة الخوري معلنا مساندته له في معركة الاستقلال، مرجّحا الكفة لصالح لبنان على حساب الاحتلال، وتستمر مع المفتي خالد في قمة عرمون، وكان بيان القمة فاصلا حاسما بأن في لبنان شعبا واحدا لا شعبين، ثم في العام 1983 حين تمسك الجميع بخطبة خالد في صلاة العيد بالملعب البلدي، فكانت خطبته وثيقة وطنية حفظت هويّة لبنان العربية.

في كل الأحوال ومع قرار الحريري الاعتكاف بات الاحباط السني أكثر عمقا وكان يتنامى دوما منذ سنوات طويلة مع كل حدث داخلي وخارجي.

ليس الإحباط هذا وليد المرحلة، هو يعود الى سنين طويلة مرّت على السُنة اللبنانيين بعد مراحل من الانكسارات الإقليمية والهزائم المحلية. ذلك أن طائفة الدولة التي ما كان لبنان ليولد قبل نيف و100 عام من دون غطائها، فقدت عصرها الذهبي في الخمسينيات والستينيات مع غياب رجال دولة باتوا من الماضي، وتحت لواء المدّ الناصري الساحر ومن ثم الحالة الفلسطينية المقاوِمة في السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات، حين شكل خروج المقاومة الفلسطينية العام 1982 نقطة تحول درامية ضربت التنظيمات السنية المسلحة وأتت على ما تبقى من زعاماتهم الدولتية والدينية هجرة واغتيالاً.

الواقع أن هذه الطائفة دفعت الثمن غاليا في سنوات الإحتراب الأهلي، لكنها تنفست الصعداء مع بزوغ فجر السلم الأهلي ومع سطوع نجم الحريرية السياسية، فسلمت لواء الزعامة لرفيق الحريري. ويمكن القول إنها استعادت عصرا ذهبيا وربما تخطته حين كان الحريري الركن الأكبر في الدولة متخطياً بنفوذه زعامات عربية حتى..إمتد هذا الزمن منذ بداية التسعينيات حتى النصف الأول من العقد المستهِل للألفية الجديدة، حتى ضُرب في الصميم مع اغتيال الحريري في 2005.

ومع تسلم الحريري الإبن الدفة وسط غليان في الطائفة ومدّ شعبي واحتضان إقليمي، سعودي تحديدا، ورعاية دولية، ليتربع على الكتلة النيابية الأكبر وليستمر في الصعود.. تنفست الطائفة الصعداء حتى بداية النكسات وأهمها ما أتت بها الرياح السورية بعد 2011 وصولا الى اخراج الحريري من الحكم وما بعده بات معروفا.

فمع زلزال 17 تشرين 2019 الذي شكل نقطة التحول، انسحب الحريري من المشهد بعد تردي سابق في علاقته مع الراعي الأكبر، السعودية، وبدا المشهد ناضجا لاختيار عنوان العجز عن التغيير للانسحاب من الساحة مع علم الحريري بخطورة هذا القرار الاستراتيجي الذي قد يشكل ضربة هائلة لتيار المستقبل قد لا تكون له القدرة على النهوض الجدّي بعده. وثمة حديث اليوم عن المزيد من العمق في الأزمة المستقبلية الداخلية على صعيد القيادات كما الشارعية.

على أن تعزيز الاعتكاف لحالة إحباط سنية وسط تيه في البيئة بعد شعورها بافتقاد المرجعية، قد لا يشكل نقطة تحول سلبية على المديين المتوسط والطويل بالنسبة إلى المزاج السني.

وقد أفرز المسرح الانتخابي في 15 أيار تغيّرا ما بالمزاج العام نحو تعددية سنيّة وتوازنا في المشهد بين الكتل وبروزا لحالة مدنية تريد دار الفتوى استيعابها اليوم.

سيترافق ما يحدث اليوم مع عودة خليجية، سعودية تحديدا، ومعها حضور مصري وغربي، فرنسي على وجه الخصوص، ما سيواكب متغيرات دولية وإقليمية تنحو بلبنان نحو استقرار سياسي يشكل المدماك الأهم في النهوض بالاقتصاد.

لذلك اختار دريان هذا التوقيت لتحركه على أن بيان لقاء دار الفتوى المرتقب لن يتحدث عن مرشح رئاسي بعينه، ولن يكون له مرشح بالاسم، بل سيكون مرشحه للرئاسة هو من يتمسك باتفاق الطائف والقادر على التفاهم مع الداخل والخارج، مع الغرب والعرب.

لذا يحضر السنة انفسهم لمرحلة يخشون من أنها ستكون على حسابهم، وسيكون اللقاء بمثابة حوار مفتوح على كل الاستحقاقات الداهمة والازمات المتفاقمة وطبعا موقع السنة في الحكم ما سيمهد لاهتمامات مشابهة.

وهذا يلقى اللقاء تشجيعا من الرئيس نجيب ميقاتي، الذي يضع كل ثقله لإنجاح اللقاء الذي سيكون داعما له، في ما يتعلق بموضوع صلاحيات الحكومة بعد الشغور في رئاسة الجمهورية، في حال لم تحصل انتخاباتها في موعدها الدستوري، وسبق للمجلس الشرعي الاسلامي الاعلى، ان اعلن تأييده للرئيس المكلف تشكيل الحكومة، في وجه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في مطالبه بتشكيل حكومة موسعة من ثلاثين وزيرا لم يوافق ميقاتي عليها، بل طرح الابقاء على الحكومة الحالية والمستقيلة مع اجراء تعديلات عليها، رفضها الرئيس عون.

من هنا، ووسط غياب مرجعية سياسية سنية، ارتأى دريان ان تكون دار الفتوى المرجعية، كما تفعل بكركي احيانا وتدعو النواب الموارنة، او المسيحيين اليها للتشاور واتخاذ موقف ما، او توحيد الصف في مواجهة مشروع اقصائي، وهذا ما تفعله طوائف ومذاهب اخرى، في دولة قائمة على نظام طائفي، حيث تكون المراجع في الطوائف، بخدمة السياسة والسياسيين، فكما يلتقي نواب موارنة في بكركي، فان نوابا سنة يجتمعون في دار الفتوى.

وحتى اللحظة من المرجح حضور جزء كبير من النواب السنة بمن فيهم نائبا كتلة الوفاء للمقاومة ينال الصلح وملحم محمد الحجيري، اللذان زارا دريان واكدا له حضورهما.

في الخلاصة يؤكد متابعون وهم مقربون من دريان ومن الجو السعودي في لبنان، على أن اللقاء ليس موجها ضد أحد، ولا هو بحشد عسكري أو ما شابه ذلك لاستهداف مجموعة أو أفراد. وهو مسعى جدّي لإيجاد إطار للتفاهم على الحد الأدنى من المسؤوليات الوطنية، حيث أصاب الاهتراء والتفتت كل المؤسسات. وما سيصدر عن اللقاء من بيان لن يكون انتصارا لمحور ضد محور آخر، بل يتطلب دعم الآخرين من خارج الطائفة بالضرورة ويتطلب تقديم الدعم.